

الانسداد السياسي يُبعثر أوراق النهضة لتشكيل الحكومة

تصريحات متناقضة لقيادات الحركة تؤكد حجم المخاوف من العودة إلى نقطة الصفر



التظاهر بالقوة لا يخفي الارتباك

تحاول حركة النهضة الإسلامية في تونس، إخفاء مواقفها الحقيقية من إمكانية عجزها وهي الفائزة بالمرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية، عن تشكيل الحكومة الجديدة في الأجل الدستوري. وهرعت قيادات الحركة إلى الإعراب عن استعدادها في حال الفشل لإجراء انتخابات سابقة لأوانها، لكن سرعان ما تبدد هذا الخطاب بعدما أعلن قياديون من الصف الأول للحركة عن توجسهم من أن تندثر أحلام النهضة في الحكم إن تم المرور إلى سيناريو انتخابات جديدة في عام 2020.

الجمعي قاسمي

تونس - بدأت الرهانات التي تتحرك وفقها حركة النهضة الإسلامية برئاسة راشد الغنوشي، بتبدل معطياتها بوتيرة مُتسارعة تبعا لتطورات الواقع وموازين القوى بداعياتها التي طرحها عبر حزمة من الرسائل التي تبين من حيث الشكل، وتضاربت على مستوى المضمون الذي عكس تخبطا واضحا نتيجة تبعض أوراق ضغطها التي تناثرت في اتجاهات مُختلفة، مما أربك حساباتها التكتيكية الرامية لتشكيل الحكومة التونسية الجديدة.

ويجلى تخبط حركة النهضة الفائزة بالمرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية بتونس من خلال التصريحات المتناقضة لعدد من قادتها في علاقة بالمشاورات والاتصالات التي تجريها لتشكيل الحكومة التونسية الجديدة في أجلها الدستوري، حيث تراجت عن تهديداتها السابقة بالذهاب إلى انتخابات تشريعية سابقة لأوانها في صورة فشلها في الوصول إلى تفاهات تمكنها من تشكيل الحكومة برئاسة أحد قادتها.

وتؤكد هذا التراجع الذي جاء على لسان القيادي بحركة النهضة محمد بن سالم، الذي تولى حقيبة وزارة الفلاحة خلال فترة حكم الترويكا، أن مساحة المناورة لدى هذه الحركة المحسوبة على الإخوان المسلمين، قد تقلصت إلى درجة جعلتها تتخبط في مواجهة شبح الانسداد السياسي الذي بات يُحيط بتحركاتها وشرائرها الأولية لتشكيل الحكومة الترتيبية.

ولوح بن سالم في سيناريو الذهاب إلى انتخابات سابقة لأوانها، عندما قال "في صورة الفشل في تشكيل الحكومة، فإن الحركة ستعود إلى الأصل وتعيد الأمانة لصاحبها، حركة النهضة لا تخشى ذلك، وهي ليست هاربة من الحكم أو من المسؤولية"، على حد تعبيره. وقبل ذلك، أكدت القيادية في حركة النهضة، يمينة الزغلامي، أن حركتها "متمسكة برئاسة الحكومة، وأنه إذا لم يتم التوافق حول الحكومة، سيتم الذهاب إلى انتخابات أخرى"، فيما كتب ناجي الجمل، عضو مجلس شوري حركة النهضة في تونسية له قال فيها، إن "إعادة الانتخابات أقل تكلفة من خمس سنوات عجاف".



محمد بن سالم
الذهاب إلى انتخابات سابقة لأوانها قد يقضي على النهضة

600 شبهة بتمويل الإرهاب وغسل الأموال في تونس

مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال". وأشار إلى أن خروج تونس من القائمة "كان سريعا جدا حيث لم يتجاوز 17 شهرا، في حين هناك العديد من البلدان لا تزال تعمل على الخروج". وفي 18 أكتوبر 2019، أعلن رئيس الحكومة يوسف الشاهد، أن مجموعة العمل المالىخرجت بلاده من القائمة السوداء للدول غير المتعاونة في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب".

وأضاف أن "عدد التصريحات كان يتراوح بين 250 و300 تصريح في سنوات ما قبل 2017". من جانبه، اعتبر مروان العباسي، محافظ البنك المركزي، أن دخول البلاد للقائمة السوداء للدول غير المتعاونة في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب كان له من الإيجابيات أكثر من السلبيات. وأوضح العباسي، أن "هذا الدخول كان فرصة للعمل بجدية على ملف

البنك المركزي، خلال العامين الماضيين ارتفع إلى نحو 600 ملف. وأفاد لطفى حشيشة، الكاتب العام للجنة التونسية للتحاليل المالية، التابعة للبنك المركزي التونسي، بهذه المعطيات في مؤتمر صحفي، عقد بمقر البنك المركزي.

وقال، إن "عدد الملفات بشبهات تمويل الإرهاب وغسل الأموال في 2017 و2018، ارتفع إلى حوالي 600 تصريح".

تونس - يتواصل الجدل في تونس التي تم إخراجها من قبل مجموعة العمل المالي رسميا من القائمة السوداء للدول غير المتعاونة في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، بشأن القضايا المتعلقة بشبهات تمويل إرهاب وغسل

وقال مسؤول تونسي، الجمعة، إن عدد الملفات المتعلقة بشبهات تمويل الإرهاب وغسل الأموال التي عمل عليها

النهضة نفسها فيه على مفاجات قادمة، لأنه يحمل بين ثناياه مؤشرات تصعد داخلية مُتسارعة، يأتي في سياق سجلات حافلة بمفردات الانقسام المُرشح للنفاذ على وقع حسابات المؤتمر العام القادم لهذه الحركة التي لا تُخفي خشيتها من نتاجه.

إلى خلط الأوراق، وفتح سجلات جديدة على أصل تطويق المازق المُتفاقم الذي يُحيط بها نتيجة غلق أي أفق للحديث عن شراكات بعد أن أعلن حزب التيار الديمقراطي، وحركة الشعب رفضهما المشاركة في حكومة برئاسة النهضة. وينطوي هذا الموقف الذي وجدت حركة

تحتاج إلى من تستند عليه، وهم عاجزون عن توفير هذا السند بعد أن انفضت الأحزاب من حولهم. ويُنتظر إلى تهديدات حركة النهضة بالعودة إلى صناديق الاقتراع في انتخابات تشريعية سابقة لأوانها في عام 2020، على أنها محاولة تسعى من خلالها

ورأى مراقبون في هذا التباين الواضح في المواقف أنه يُؤشر على أن العناصر التكتيكية التي على أساسها يُحاول مسؤولو النهضة إدارة المفاوضات مع بقية الأحزاب لتشكيل الحكومة، أصبحت عرضة لتبدلات مُتكررة وغير ثابتة، بعد إدراكهم بأن حكومة النهضة المُرتقبة

المغرب يكثف تحركاته استباقا لما ستطرحه واشنطن بشأن قضية الصحراء

مجلس الأمن يتجه نحو تمديد فترة ولاية المينورسو لمدة ستة أشهر إضافية

المتحدة إلى إعطاء الاتحاد فرصة التدخل في ملف الصحراء عبر إحدى الباتة وهو ما يرفضه المغرب.

في الوقت الذي تعمل فيه الدبلوماسية المغربية على محاصرة مناورات خصومها، يجري تدارس قضية الصحراء داخل مجلس الأمن

ومن جهة أخرى، يتم الضغط على المنتظم الدولي للإسراع في تعيين مبعوث شخصي جديد للأمين العام للأمم المتحدة خلفا لهورست كولر، بخدم مصالح الجزائر وجنوب أفريقيا خدمة لإستراتيجيتهما داخل أفريقيا من خلال ملف الصحراء. وتسبق الدبلوماسية المغربية الزمن للوقوف في وجه تلك المحاولات للدفع بشخصية قد تستعيد تكرار تحيز بعض المبعوثين لأطروحة الانفصاليين، وهذا بالضبط ما أشار إليه زعيم جبهة البوليساريو إبراهيم غالي في رسالته، الأربعاء، إلى أعضاء مجلس الأمن، حين انتقد ضمينا إشراك المغرب وإطلاعه على المشاورات الجارية بالأمم المتحدة لتعيين خليفة لهورست كولر.

وشدد على أن المملكة تفتن، في هذا الإطار، الجهود المبذولة من طرف الأمين العام للأمم المتحدة لإعادة إطلاق المسلسل السياسي على أساس المبادئ التي وضعها مجلس الأمن منذ 2007 للتوصل إلى حل سياسي واقعي ودائم مبني على أساس التوافق. وفي ظل تلافى أي إشارة إلى دعم الانفصاليين، رفضت روسيا حضور بوليساريو لقمة روسية أفريقية يومي 23 و24 أكتوبر الجاري، وهو ما يصب في صالح المغرب الذي نجح في استثمار علاقاته المتطورة وعلن عدة مستويات مع موسكو، كما أن هذه الأخيرة تود تطوير مصالحها واستثماراتها بتمتيز علاقاتها مع مغرب موحد ومستقر باعتباره بوابة أفريقيا، وهذا ما أكده الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأن "حجم الاستثمارات الروسية المحتملة في أفريقيا خلال السنوات الخمس المقبلة كبير إلى حد وافر، إذ توجد اليوم مشاريع استثمارية بمشاركة روسيا تقدر بمليارات الدولارات". وفي الوقت الذي تعمل فيه الدبلوماسية المغربية على محاصرة مناورات خصومها، يجري تدارس قضية الصحراء داخل مجلس الأمن هذا الأسبوع، تحت رئاسة جنوب أفريقيا التي تضغط في اتجاه إشراك الاتحاد الأفريقي في الملف تحت أي عنوان، للدفع بالأمم

المغرب في علاقاته بين القوى الكبرى خصوصا بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية تقاديا لأي ضغط من أي قوة لا تخدم مصالحه في صحرائه، وهذا ما تأكد في حضور المملكة الوازن في قمة سوتشي بموسكو، ومخرجات الحوار الإستراتيجي المغربي الأميركي الذي يعقد بشكل منتظم، ما يؤكد على أن المغرب يستثمر موقعه الجيوسياسي بشكل جيد كفاعل إقليمي ودولي وجهوي. وشدد الخبير في الشؤون الأمنية عبد الرحيم المنار السليمي في هذا الصدد، على أن الولايات المتحدة المكلفة بصياغة قرار مجلس الأمن بخصوص نزاع الصحراء تستشير المغرب في لحظة إعداد مسودة القرار، لأن الحوار الإستراتيجي فيه مصالح المغرب وواشنطن معا. ورضد السليمي ما اعتبرها إشارات أميركية داعمة لموقف المغرب في ملف الصحراء، وظل مقترح الحكم الذاتي حاضرا في القرارات الأميركية. وفي سياق متصل، أكد عمر هلال السفير المندوب الدائم للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة الذي يرأس الوفد المغربي في الاجتماع الوزاري التحضيري للقمة 18 لحركة عدم الانحياز، الأربعاء في باكو، على أن الحكم الذاتي هو الحل الوحيد والأوحد للخلاف حول الصحراء المغربية.

نزاع الصحراء المغربية للتصويت يوم 29 أكتوبر، بالتزامن مع تسجيل وقوف فرنسا ضد خيار تقليص ولاية البعثة الأممية المينورسو لمدة ستة أشهر بدل سنة، وتعتبر باريس بأن هذه المدة الزمنية دون جدوى، بسبب عدم مراعاتها لحساسية المنطقة ووضعها الأمني ومحيطها الإقليمي.

وتجمع الدول الأعضاء في مجلس الأمن على حيوية إيجاد حل سياسي وتجاوز المعوقات التي تحول دون تحقيقه في المدى المنظور، ويوازن

القرارين السابقين، حيث سيتم التجديد للولاية الانتدابية للمينورسو لمدة ستة أشهر أخرى حتى يبقى الملف تحت أنظار المجلس بوريا، وأن القرار لن يحمل أي إشارة لتوسيع مهمة المينورسو وهو ما حملته المسودة الأميركية التي قدمت لمجموعة أصدقاء الصحراء، مع حث الأمين العام للأمم المتحدة على الإسراع في اختيار مبعوث خاص جديد للحفاظ على الدينامية التي توجت بمحادثات جنيف بين الأطراف المعنية. ومن المنتظر أن يتم طرح القرار الجديد بشأن

محمد ماموني العلوي

تتحرك الدبلوماسية المغربية بشكل مكثف في العواصم الأوروبية وفي واشنطن استباقا لطرح مشروع القرار الأميركي الخاص بالصحراء المغربية على مجلس الأمن الدولي للتصويت المقرر نهاية الشهر الجاري. وتوقف مسار التسوية الأممي مع الاستقالة المفاجئة للمبعوث الأممي الألماني، هورست كولر، الذي علل قراره بدواعي صحية، ما يستدعي البحث عن خليفة له.

ويرى مراقبون أن الولايات المتحدة ستعطي فرصة للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، بتمديد بعثة المينورسو لفترة معقولة. وتم عقد مائتين مستديرتين بجنيف بمشاركة المغرب والجزائر وموريتانيا والبوليساريو، في ديسمبر 2018 ومارس 2019، كما أعاد مجلس الأمن في قراره 2468 المعتمد في 30 أبريل 2019 التأكيد على دعم جهود الأمين العام بغية السير قدما بالعملية السياسية بنفس الشكل الذي اعتقدت به هاتان المائدتان المستديرتان، بناء على روح الواقعية والتوافق لتحقيق نجاحها. وأفادت مصادر دبلوماسية لـ "العرب"، بأن قرار مجلس الأمن المرتقب بشأن نزاع الصحراء لن يخرج عمّا دأب عليه في



المغرب يعمل على محاصرة مناورات خصومه